

وحسب المحامي بدر خميس وكيل المجنى عليه، فإن أحداث القضية بدأت شهر سبتمبر 2020، حين تقدم صاحب

شركة ببلاغ بخطفه من مقر شركته، من قبل عصابة انتحلت صفة رجال الشرطة، وسرقت 1,9 مليون درهم، حيث تم اقتياده وآخر إلى المدينة العالمية وتركهما بها عبر إحدى المركبات الثلاث التي استخدمتها العصابة في عملية الخطف والسرقة.

وحسب إفادة المجني عليه، في أوراق القضية، فإن ثلاثة أشخاص من أفراد العصابة أفادوا بأنهم من رجال الشرطة، بعد دخولهم إلى مقر الشركة أثناء وجوده بها، وطلبوا منه الرخصة التجارية، فأخبرهم أنها بحوزة شريكه لتجديدها، فحاول الاتصال بشريكه، فاستولى أحدهم على هاتفه ومفاتيح الشركة وخزنة الأموال، وطلبوا منه وموظف آخر مرافقتهم في إحدى المركبات الثلاث الخاصة بخمسة أشخاص من أفراد العصابة كانوا ينتظرونهم خارج مقر الشركة، حيث قاموا بدفعهما داخلها.

وذكر المجني عليه، أنه سألهم عن سبب القبض عليهما، فأخبره أحد المتهمين الخمسة المرافقين لهم أنهم سيتوجهون إلى مركز الشرطة للتحقيق، وفي المدينة العالمية طلب منهم ماء، فتوقفوا أمام بقالة، وسمحوا للمجني عليه الثاني بشراء الماء، وطلب أحد المتهمين من المجني عليه الأول شراء مشروب طاقة، وسلمه هاتفه، وعند خروجهما من البقالة، اختفى أفراد العصابة من المكان، فقام المجني عليه بالاتصال بشريكه، وطلب منه تفقد الشركة، حيث شاهد بعثرة في المكان واختفاء مليون و900 ألف درهم من الخزنة الحديدية في مقرها.

وأفاد شرطي في أوراق القضية، بأنه تم القبض على المتهمين الثاني والثالث، اللذين أرشدا الشرطة إلى باقي المتهمين، فقبض عليهم وبحوزتهم جزء من المبلغ، وخلال التحقيقات أقرّوا بجريمتهم وتخطيطهم لسرقة شركة تجارية يعمل بها أحدهم الذي أخبرهم أن الشركة بها أموال غير مشروعة، حيث تتم فيها أنشطة الحوالات المصرفية غير المرخصة.